الأنباء
الاحد 5 اكتوبر 2014

دينا مهدد من الداخل والخارج

المفتي دريان في خطبة العيد: نحتاج إلى إصلاح تعليمنا الديني

بيروت ـ خلدون قواص

رأى مفتي لبنان الشيخ عبداللطيف دريان أن لبنان اليوم واقع بين الفتنة والمحنة، وقال في خطبة عيد الاضحى المبارك في مسجد محمد الأمين بحضور رئيس مجلس الوزراء تمام سلام، ان الفتنة تدفعنا باتجاهات تجاوزات الآخرين واعتداءاتهم والمحنة تتمثل في الصراع الداخلي، أنصبر أم نكفر؟

وأضاف: إنما يريد الضالون والتائهون وحملة السلاح على الناس، أن نفعل مثلهم، وأن نغادر سكينة الدين والوطن والجوار الى اضطرابات الغلبة والفتنة واصطناع العصبيات، الصبر قوة والوحدة قوة، والثقة بوعد الله للصابرين ووعيده للهلعين قوة، العقاب الشديد للخائضين في الفتنة، والذين يعتبرون السلاح بالداخل وضد الداخل فخرا وعزا.

وتابع قائلا: نحن محتاجون الى إصلاح في الحياة السياسية والوطنية والاجتماعية، محتاجون الى اصلاح في مؤسساتنا وفي نوعية ومستوى أدائها، وأيضا في شأننا الديني والفكري والثقافي، وإذا كان الاصلاح في الحياة الوطنية ليس مسؤوليتنا وحدنا، فإن الاصلاح في الشأن الديني هو أولوية ومسؤولية لنا وعلينا، محتاجون الى الإصلاح في التعليم الديني، وفي المعاهد الدينية، وفي القضاء، وفي الأوقاف، وفي المؤسسات الخيرية، محتاجون للتأهل من جديد للقيام بمهمات التعليم والتربية والفتوى والوقف والقضاء وأعمال الخير والاحتساب.

وإذا كانت هذه مسؤولية القائمين على الشأن الديني، فإنها ليست خاصة بهم، بل تتطلب استجابة ومشاركة من المجتمع العام، لا بد أن يشعر شبابنا من جديد بالرعاية والاحتضان.

واضاف: لا بد أن يوفر لنا مجتمعنا الثقة والإمكانيات لكي تكتمل عمليات التبادل بين الواجب والخيار، شبابنا جميعا نحن مسؤولون عنهم أمام الله تعالى ثم أمام المجتمع قبل القوى العسكرية والأمنية، وعلينا أن نعطيهم عنايتنا ليعطونا ثقتهم، ولا يجوز تركهم للأهوال والمخاطر، نحن لا نشكو من انصراف مجتمعنا عن الدين والتدين، بل نشكو من الغلو ومن التعسف ومن الانشقاقات ومن القصور في إنفاذ رسالة الرحمة.

وختم بالقول: ديننا مهدد من الداخل مثلما هو مهدد من الاستهداف الخارجي، وأوطاننا مهددة من الداخل بسبب أوهام الغلبة والانقسامات مثلما هي مهددة من الخارج، ودولنا مهددة من الداخل بقدر تهديدها من الخارج، فالإصلاح ضرورة قصوى وحاضرة، وهو دعوة النبيين، واستغاثة العاملين المخلصين، فابقوا أيها الاخوة الحاضرون والشاهدون معنا على طريق الصلاح والإصلاح، ليس لكي نخرج من الفتنة والمحنة فقط، بل ولكي نسير في الدعوة الإبراهيمية، دعوة التوحيد والوحدة، والبناء والعمل الصالح.

وكان رئيس الحكومة تمام سلام اصطحب المفتي دريان بسيارة رئاسة الحكومة من منزله الى مسجد محمد الأمين، طبقا لتقليد قديم.

وبعد صلاة العيد توجه الرئيس فؤاد السنيورة ونواب المستقبل الى ضريح الرئيس سعد الحريري القريب، وقرأوا الفاتحة.

طالب السياسيين بالتضحية ببعض المصالح

شيخ عقل الموحدين الدروز: ندعو السياسيين إلى انتخاب رئيس دون إبطاء

بيروت ـ عامر زين الدين

أدى شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز نعيم حسن صلاة عيد الأضحى المبارك في مقام الامير عبدالله التنوفي في عبية.

وقال في خطبة العيد: لنا أن نبدأ من وطننا العالق في مأزق المراوحة في الترهل والتعطيل على استعادة الحياة الدستورية بسيرها الطبيعي تشريعيا وتنفيذيا، وحتى اداريا. إن بلدا يدعي الديمقراطية وهو في حالة عجز مشهود عن انتخاب رئيس.

وعن اجراء العملية الأساسية التي تعطي الحق للشعب في اختيار ممثليه، وانعكاس ذلك على أداء السلطة التنفيذية هو بلد مهدد خصوصا ما يتهدد كيانه من أخطار كبرى، وما يحيط به من تهديدات مروعة يمكن ان تمس قواعد أمنه بشكل شمولي.

واضاف: إننا جميعا نتغنى ببطولات جيشنا ولزوم دعمه، لكن لا بد لنا من ان نعي الحقيقة الواقعية وهي انه ليس ثمة دعم جدي للجيش الوطني، واحتضان له دون اي موارية لتأدية مهامه الكبيرة، إلا باستقرار قواعد مؤسسات الحكم وانتظام عملها بهدف تحصين الساحة الداخلية، وبث رسالة ثقة الى الدول الداعمة ومواكبة ما يستجد من اهتزازات امنية بالطريقة الوحيدة المنطقية التي يجب ان تتبع والا فسيأتي الوقت الذي نرى فيه كم كنا في غفلة عن تدبير أمور وطننا كرجال يستحقونه.

وبمناسبة العيد طالب الشيخ حسن السياسيين جميعا بتقديم التضحية ببعض الحسابات واعتماد المصلحة الوطنية العليا، ودعاهم إلى انتخاب رئيس الجمهورية فورا ومن دون المزيد من الإبطاء.

سلام حث أهالي المخطوفين على إبقاء أصواتهم مرتفعة

المخطوفون يطالبون أهلهم بمواصلة قطع الطرق ومصدر وزاري لـ «الأنباء»: أمن طرابلس شأن الدولة

رئيس الحكومة تمام سلام وممثل الرئيسين فؤاد السنيورة وسعد الحريري النائب عمار حوري يؤدون صلاة العيد بمشاركة سفيرنا في لبنان عبدالعال القناعي (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

«التفاوض بكل الوسائل» بات خيار الحكومة الوحيد بعد فشل التوافق الوزاري حول «المقايضة» التي استبدلت بكلمة «المبادلة»، لأن المقايضة تعبير مرتبط بتبادل المسائل العينية، لا البشرية.

وهذا ما أبلغه الوزير وائل ابوفاعور الى أهالي المخطوفين القائمين بإقفال طريق ضهر البيدر، التي تمثل الشريان الحيوي الاساسي، بين محافظة البقاع وبيروت وجبل لبنان، رغم مناشدة المزارعين والهيئات الاقتصادية في البقاع لأن منتوجاتهم باتت مكدسة.

رئيس الحكومة تمام سلام أجرى اتصالا بالوزير أبوفاعور خلال وجود وزير الصحة مع أهالي المخطوفين أعرب فيه عن تفهمه لمواقفهم، مذكرا بأنه أوصاهم، منذ البداية بأن يبقوا أصواتهم مرتفعة، وان يظلوا متضامنين مع الدولة، حكومة وجيشا ومؤسسات امنية، لكنه دعا الى ضبط النفس حرصا على التقدم في المفاوضات التي تتطلب درجة عالية من السرية.

ويذكر ان اللقاء الأخير للموفد القطري في جرود عرسال لم يحضره أبومالك التلة تعبيرا عن استيائه من كون الموفد، لم يحمل اي رد من لبنان.

ونشرت جبهة النصرة على حسابها في تويتر صورة قالت ان احد المجاهدين رسمها، وفي الصورة تظهر سفينة مطلية باللون الاصفر وعليها شعار «حزب الله» وعلى متنها علم لبنان وأعلام «أمل» و«المستقبل» و«القوات اللبنانية» والتيار الوطني الحر والحزب التقدمي الاشتراكي والحزب القومي، اضافة الى راية الجيش، وقد بدت السفينة وكأنها تغرق في بحر من الماء وقد ذيلت بعبارة: أنقذوا لبنان، أوقفوا الحربين، في اشارة الى حزب الله.

الوزير أبوفاعور، أبلغ أهالي المخطوفين بان النقاش الذي دار في مجلس الوزراء كان إيجابيا، صحيح انه لم يتم الاتفاق على المقايضة لكن لم يتم الاتفاق على عدم المقايضة ايضا.

وللمرة الأولى منذ اختطافهما تلقي اهل العسكريين لدى داعش، ابراهيم مغيط ومحمد يوسف اتصالا من ولديها، طمأناهما عن صحتهما، وطالبهما بالاستمرار في قطع الطرقات، لانه يبدو بكل اسف ان هذه الطريقة هي الوحيدة التي توصلنا الى نتيجة.

مصادر عسكرية اكدت ان الجيش اللبناني احكم سيطرته على حركة الانتقال بين عرسال وجردها، وتمكن من فصل البلدة عن المنطقة الجردية ولم يستثن احدا من اجراءاته سوى من لديهم اعمال زراعية او في مقالع الحجارة.

واضافت المصادر ان العبوات الناسفة التي تم تعطيلها على طريق الجرد ما هي الا عينة من محاولات المجموعات المسلحة فك الطوق وتسهيل دورها الى عرسال، وهذا دليل على فاعلية الحصار الذي يفرضه الجيش.

البطريرك الماروني بشارة الراعي اكد تعاطفه الكلي مع مشاعر اهالي العسكريين المخطوفين الذين يقطعون طريق ضهر البيدر، لكنه اعتبر ان اقفال هذا الطريق يوحي بانه قصاص للشعب البريء، وهذا من شأنه ان يعطل اعمال الناس، وقال: نحن مع اقفال هذا الطريق لمدة ساعة او ساعتين لا اكثر ولا يجوز ان نقاصص جميع الناس مع تعاطفنا الكلي مع مشاعر الاهالي العائلية والانسانية.

في هذا الوقت طالب اهالي العسكريين المخطوفين الحكومة باعتماد المقايضة لتحرير ابنائهم بمناسبة عيد الاضحى.

وزيرة شؤون المهجرين اليس شبطيني رأت في حديث اذاعي ان الوزراء واعون لضرورة استمرار المؤسسات الموجودة من دون الوصول الى الفراغ، وبررت عمل الوزراء والنواب ببطء الى واقع الفراغ الرئاسية والحالة الامنية وقالت: نحن نعمل بالنيابة عن رئاسة الجمهورية ودعت الى انتخاب رئيس ولو بنصاب النصف زائدا واحدا، او من خلال اتفاق من تحت الطاولة.

وحول محاسبة النواب الذين قاطعوا جلسات الانتخاب قالت شبطيني وهي رئيسة محكمة بالتمييز ان محاسبة النواب لها اصول خاصة ومن يقاطعون لم يقنعونا وحتى في فرنسا، التبرير الذي اعطاه وزير الخارجية اللبنانية لم يقنعهم، وقالت انها ضد التمديد على انواعه، وتداول السلطة مفروض.

وزير العمل سجعان قزي ابلغ اذاعة صوت لبنان بان المطالبة باطلاق سراح الموقوفين الاسلاميين، حجة لتركيع الدولة واظهار انها مستعدة لاطلاق سراح متهمين، مؤكدا عدم السير بعملية اطلاق الارهابيين، احتراما لاحكام القضاء.

قزي أسف كون الاتجاه نحو التهديد للمجلس النيابي مجددا رفض حزب الكتائب للتمديد انطلاقا من ايمانه باحترام تداول السلطة، ولأننا اصبحنا نستسهل خرق الدستور وضياع النظام الديموقراطي وعدم احترام المواعيد الدستورية، معلنا ان نواب الحزب لن يحضروا جلسة التمديد لمجلس النواب.

بدوره، عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب نواف الموسوي، أكد على وجوب تقديم الدعم السياسي للجيش اللبناني وعدم وضع القيود السياسية والميدانية عليه. وقال: علينا العمل بجد من أجل ما يحتاجه من سلاح، من أي مكان شئنا.

وفي إشارة ضمنية الى الاعتراضات على هبة الاسلحة الإيرانية للجيش اللبناني، قال الموسوي: لا يجوز أن يرضخ لبنان للقيود التي تضعها بعض الدول، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية.

وفي هذا السياق اعتبر رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله السيد هاشم صفي الدين، في حفل تأبيني في حارة صيدا، ان الذي يراهن على أن هناك من يضرب الجيش برهانه على مصالح ضيقة هو مخطئ لأنه بذلك يضرب نفسه، حينما يضعف الجيش في لبنان، لا رابح مطلقا.

وكانت مصادر في 14 آذار رأت لـ «الأنباء» أن الجيش اللبناني ليس بحاجة الى السلاح الإيراني، الذي لا غرض من عرضه الا موازاة الهبة المالية السعودية للجيش.

وقالت المصادر إن هذه الهبة تورط لبنان في أزمة مع العقوبات الدولية المفروضة مع إيران، وإن كانت إيران لها مصلحة بالانفتاح على الدولة اللبنانية بعد انهيار خطوطها الدفاعية، حيث عادت غزة الى حضن مصر، وخرج النفوذ الإيراني من العراق ليعود النفوذ الاميركي الدولي.

ولم يبق أسير النفوذ الإيراني سوى لبنان واليمن، الأول من خلال حزب الله والثاني من خلال أنصار الله.

وفي موضوع مخيمات اللاجئين السوريين، الوزير جبران باسيل وحول النقاش الذي دار بينه وبين وزير الداخلية نهاد المشنوق، قال لقناة «المنار» إن اتفاقا تم داخل الحكومة يقضي بإنشاء مخيمات للاجئين داخل الأراضي السورية أو على الحدود، أما قول وزير الداخلية حول إنشائها داخل الأراضي اللبنانية دون موافقة جميع الفرقاء هو خروج عن هذا الاتفاق.

وقال باسيل إن إنشاء مخيمات هو هدف، فهل هناك من يضمن ألا تتحول المخيمات بعد تشريعها الى مكان محتمل لاستعمال الإرهابيين بدليل ما حصل في عرسال، حيث عندما رفعت إحدى الخيم وجد تحتها مدفع هاون؟

ويذكر أن الوزير المشنوق دعا الى إقامة مخيم وحيد لإيواء اللاجئين الى بلدة عرسال، بهدف تخفيف الاكتظاظ السكاني بعدما زاد عدد اللاجئين السوريين فيها على ثلاثة أضعاف سكانها.

بالنسبة للوضع في طرابلس، دحض مصدر وزاري لـ «الأنباء» معلومات تحدثت عن إمكانية مواجهة جماعة شادي المولوي وأسامة منصور من جانب بعض الجماعات في التبانة.

وقال المصدر المطلع إن ضبط الوضع في طرابلس شأن الجيش وقوى الأمن الداخلي، إنها مسؤولية الدولة، وعلى من يحاولون الاصطياد في المياه العكرة أن «يخيطوا بغير هذه المسلة...».

البطريرك الراعي يعتبر القطع الدائم للطرق قصاصاً للناس

وزيرة المهجرين تسجل على وزير الخارجية عدم إقناع الفرنسيين بمقاطعة المجلس

كتلة الوفاء للمقاومة تدافع عن الجيش وتستعجل تسليحه

تحليل إخباري

التمديد خيار واقعي وقسري والمدة سنتان وسبعة أشهر

أعلن وزير الداخلية نهاد المشنوق أخيرا صراحة ان إجراء الانتخابات النيابية غير ممكن بسبب الأوضاع الأمنية، وأنه يؤيد التمديد للمجلس النيابي لمدة سنتين وسبعة أشهر (إكمال ولايته)، لأن الظروف التي تمر بها المنطقة استثنائية وطويلة ويمكن أن تمتد الى سنوات.

وترى مصادر نيابية «وسطية» أن التمديد ليس قرارا سياسيا وإنما بات خيارا واقعيا ومفروضا وأفضل الخيارات السيئة، وبين انتخابات متعذرة وفراغ مفزع لا خيار ثالثا إلا التمديد.

وتقول المصادر في معرض تحليلها للوضع وما ستؤول إليه الأمور إن هناك 3 خيارات أمامنا في ظل استمرار عدم انتخاب رئيس الجمهورية هي:

1 ـ إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، غير أن هذا الخيار فرصته ضعيفة بسبب الأوضاع الأمنية وغياب التحضيرات الجدية لذلك.

2 ـ التمديد للمجلس النيابي لسنة أو لسنتين و7 أشهر وهذا هو المرجح. ويبدو حتى الآن أن هذا الخيار يحظى بتأييد أكثرية ملحوظة في مجلس النواب.

3 ـ الفراغ الدستوري الذي يعني غياب المؤسسة الأم بالإضافة الى الشغور الرئاسي وبقاء الحكومة المستمدة وجودها وشرعيتها أصلا من المجلس الذي سيعتبر محلولا وغير قائم إذا ما تعذر إجراء الانتخابات.

وفي ظل هذا الفراغ، تضيف المصادر، تستحضر فكرة المؤتمر التأسيسي الذي له محاذيره ولا أحد يستطيع التكلم حوله أو مقاربته لأنه سيعتبر بمثابة انقلاب على الطائف والدستور.

لذلك تعتقد المصادر ان هذا الخيار الذي لا يمكن إسقاطه من الحسابات هو الذي دفع باتجاه إعادة تحريك العمل المؤسساتي أولا، وهو الذي سيدفع باتجاه حسم مصير ومستقبل المجلس إما عن طريق التمديد، أو عن طريق تأكيد إجراء الانتخابات.

المساعدة الإيرانية للجيش اللبناني: خلفيات سياسية وإشكاليات قانونية

بيروت ـ د.ناصر زيدان

الزيارة التي قام بها علي شمخاني رئيس المجلس الاعلى للامن القومي الايراني الى بيروت نهاية الاسبوع الماضي حملت جملة من الرسائل السياسية تخللتها بعض المفاجآت من النوع التي تصنعه تحركات المصادفة، كاللقاء الذي حصل بين شمخاني والسفير الاميركي في بيروت ديفيد هيل عند الرئيس نبيه بري، وعلق عليه بري ممازحا «كونه محظوظا، جمع الاميركيين والايرانيين في دارته، والهدف واحد: دعم الجيش اللبناني»، في اشارة الى التقديمات التي يسلمها الاميركيون للجيش من اسلحة ومعدات تصل تباعا وكذلك اعلان الايرانيين عن عزمهم تقديم هبة عسكرية للجيش تدعيما له في حربه ضد الارهاب، كما قال شمخاني.

الهبة الايرانية التي رحب بها الرئيس تمام سلام ـ كما في كل هبة تقدم للجيش من اي جهة باستثناء اسرائيل ـ بدأت تثير بعض الاشكاليات القانونية، لاسيما عند اعلان وزير الدفاع سمير مقبل عزمه زيارة طهران لتوقيع عقد قبول الهبة وللاتفاق على آلية نقلها الى الجيش اللبناني.

النوايا الايرانية للوقوف الى جانب لبنان واضحة في هذه المرحلة، وقد التمسها بوضوح رئيس الحكومة تمام سلام في لقائه مع الرئيس الايراني حسن روحاني على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك، وطالب سلام روحاني بالمساعدة في اجراء الانتخابات الرئاسية في لبنان كونه يدرك مدى تأثير ايران على مجرى الاحداث، لاسيما في العلاقة المتميزة التي تربطها مع حزب الله ومعظم قوى 8 آذار بشكل عام، وهذه القوى لا تحضر الى مجلس النواب في موعد جلسات الانتخاب مما يعطل النصاب الذي يجب ألا يقل عن ثلثي اعضاء البرلمان.

وزيارة شمخاني الى بيروت تحمل هي ايضا خلفيات انفتاحية لكون شمخاني معروف بصداقاته مع المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الاعتدال (وهو ينتمي الى احد قبائل الاهواز ذات الاصول العربية) وهو بالتأكيد ليس استفزازيا للقوى المعارضة للسياسة الايرانية منذ ان كان وزيرا لدفاع ايران ايام الرئيس الاصلاحي الاسبق محمد خاتمي وهو لا يطل على المنطقة العربية ـ ومنها لبنان ـ إلا في الاوقات التي تنوي فيها ايران تطبيع علاقاتها مع الجوار العربي.

الهبة العسكرية الايرانية للجيش اللبناني تثير اشكاليات قانونية من الطراز الرفيع، والاتفاقية التي ينوي وزير الدفاع اللبناني توقيعها مع الجانب الايراني تتعارض مع مندرجات قرار مجلس الامن الدولي رقم 1747 تاريخ 2007/3/24 الذي فرض عقوبات دولية على ايران وحذر الدول الاعضاء في الامم المتحدة من اي تعامل عسكري مع طهران، بما في ذلك عدم توقيع اي شكل من اشكال العقود العسكرية ومنع توريد السلاح اليها او استيراد سلاح منها عبر الحدود الدولية.

لا توجد شكوك بالنوايا الايرانية بمساعدة الجيش، ومن مصلحة لبنان فتح صفحة من التعاون مع السلطات الايرانية برئاسة حسن روحاني، ولبنان يحتاج الى التعاون مع جميع الاطراف الاقليمية والدولية المؤثرة في هذا التوقيت العصيب الذي يمر به وليس من مصلحة لبنان ايصاد الابواب امام مبادرات التعاون والمساعدة، وعلى وجه الخصوص الآتية من ايران ذلك ان رفض لبنان لهذا التعاون يخلق لحكومته مصاعب كبيرة.

الاشكالية القانونية التي تخلقها عملية قبول الهبة العسكرية الايرانية كبيرة جدا، وقد يدفع لبنان اثمانا مضاعفة عن قيمة الهبة فيما لو اقدم على توقيع عقد عسكري مع السلطات الايرانية مخالفا بذلك مندرجات القرارين الدوليين 1737 و1747 اللذين يعتبران اي تعامل عسكري مع السلطات الايرانية مخالفة للقانون الدولي.

لبنان في هذه المرحلة بالذات يحتاج الى مساعدة دولية اكثر من اي وقت مضى، وهو لا يستطيع القيام بأي من المجهودات الاستثنائية الضاغطة المفروضة عليه من دون المساعدة الدولية، لاسيما في ملف النازحين السوريين الكبير والشائك، وفي موضوع الجنوب المهدد باستمرار من الاعتداءات الاسرائيلية، لولا الدور الذي تلعبه قوات اليونيفيل الدولية، وفي ملف الاستقرار الداخلي، حيث لا يتنكر احد الى اهمية مظلة الامان الدولية فوقه ولو كانت غير كافية.

بين الخلفيات السياسية للمبادرة الايرانية بتقديم المساعدة للجيش اللبناني وبين الاشكاليات القانونية التي قد تستقدمها هذه المبادرة، بما في ذلك الثمن الذي قد يدفعه لبنان كعقوبات تفرض عليه جراء مخالفته لقرارات الشرعية الدولية، مسافة لابد من التأني في مشيها ولا يجوز التهور في مثل هذه الاوقات.